الدفع فالجواب ان هذه المراة وعدت وعدا ينبغي لها اتمامه واما
اللزوم فلا يلزمها الا باقباض المتصدق عليه لان الصدقة كالهبة و
الهبة ما تلزم الا بالقبض

في الرجل يخلو بالمراة ولا يطئها

فهل تجب عليها العدة ام لا الجواب ان نقول قد ذكر العلماء رحمهم الله
تعالى ان الرجل اذا خلى بامراة ولو لحضة وجبت عليها العدة ولو
لم يطأها ويتقرر لها الصداق كاملا

في رجلين تنازعا

في الدار خلين في المسجد بعد فراغ المؤذن اذان المغرب والذين يصلون
ركعتي الفجر في بيوتهم ثم يأتون المسجد قبل ان تقام الصلاة وهم مع
ذلك يقفون حتى تقام الصلاة فقال احد الرجلين اما صلوا قبل
الصلاة ركعتين او اجلسوا وقال الاخر بل صلوا او قعدوا ايهما
اصوب الصواب مع الذي يامر داخل المسجد بعد اذان المغرب
بالجلوس او صلاة ركعتين واما الذي يامر بالوقوف فقد اخطا الا
ان كان الامام قد امر بالاقامة واما من دخل المسجد بعد طلوع الفجر
وقد صلى في بيته ركعتي الفجر فانه يجلس حتى تقام الصلاة والله اعلم

العاشة في امراة رمت طفلا بحجر فشجت رأسه فسرت الشجة
الى نفسه فمات منها هذه المسئلة من قسم شبه العمد وهو
لا يوجب القود لحديث ابي هريرة رضي الله عنه قال اقتتلت امرأتان
من هذيل فرمت احداهما الاخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها فقضى
رسول الله صلى الله عليه وسلم بدية المراة على عاقلتها متفق عليه فمتى
ثبت انه من عاقلة المراة المذكورة فعليه من الدية بحسبه على قدر ما
يراه الحاكم الشرعي والاقرب عليها فانه تكن لها عاقلة فعلى بيت المال فان
تعذر ولا مال فالمختار انها تتحمل الدية من مالها وان لم يكن لها مال سقطت
والله اعلم

الحادية عشر هل للامير او غيره منعه ولاية اذا بنى احد على ارض
و

وتجرها ان يتصرف فيها في غيبته من بنائها باعطاء او بيع او غيره الا
تصرف الامير وغيره ما يبطل حق المعصوم من ملكه و

الجواب اما رحمه الله تعالى ان من احاط على ارض حائطا منيعا ملكها بذلك
قد ذكر العلماء رحمهم الله تعالى ان من احاط على ارض حائطا منيعا ملكها بذلك
فان اداروا عليها تراب او احجارا او نحو ذلك مما لا يمنع الدخول فيها لا يملكها
لكنه احق بها من غيره فان تركها رغبة عنها فللحاكم رفع يده عنها و
دفعها الى من يعمرها اذا كان ثم متشوف لذلك وان كان صاحبها قريبا
رجع واهمال شهرين فان جاء واصلحها والا دفعت الى غيره واما الذي
لم يملكه بالاحياء فلا يقوم له عمله

اهل بلد خرجوا في

استنقاذ زعيمهم فهم في ايدي نهاب من الاعراب فلما لحقوهم نصر الله اهل
البلد عليهم وسلبوهم رواحلهم واسلحتهم وغنموا منهم فهل فيما غنموا
منهم خمس امر لا الجواب حيث حكم بكفرهم ففيما غنم منهم الخمس لقوله
تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وكذا يفيد ان كل مغنوم
يخمس لكن القاتل نفله النبي صلى الله عليه وسلم سلب المقتول فلا يخمس
وسلبه وسلاحه وثيابه ودابته وما يتعلق بذلك لقاتله واما الاسهام
للبعير فظاهر المذهب وفوق قول الجمهور ان له اسهم الا الخيل وعن احمد
رواية اخرى اختارها الخرقي وجماعة انه يسهم للبعير سهم اذا عرف
هذا فيبدا بسلب القتيل فيدفع الى من ثبت انه قتله ثم يقسم الباقي
على المقاتلة بالسوية وان كان ثم خيل فللفرس سهمان وللراكبها سهم

في ناس افطروا يوم عيد من غير رؤية ولا خبر يلزم بمجرد

الحروه فهل يؤمرون بالقضاء ام لا الجواب هؤلاء يستحقون الزجر عن
مثل هذا لان تحريهم على هذا استخفاف بامور الشريعة وعليهم
ان يتقربوا الى الله عز وجل بمثل ذلك اذا ثبت ان اليوم الذي افطروه يوم عيد و
اما القضاء فلا يجب عليهم لان الاعتبار في مثل هذا بما في نفس الامر من افطر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)